

استعرضت مجلة ميد الدور المهم الذي تلعبه صناديق الثروات السيادية العالمية وكيفية تأثيرها على الاقتصادات الكلية، حيث استطاعت المجلة في ضوء نمو حجم صناديق الثروة السيادية بقوة، آراء خبراء التمويل لإعطاء نظرة ثاقبة حول موقع وتأثير هذه الصناديق.

وقالت المجلة في تحليل بقلم كرييس كوبر انه في ظل الكم الهائل من رأس المال الذي تسيطر عليه صناديق الثروة السيادية، فقد أصبح دورها متزايد الأهمية سواء في الاقتصاد العالمي أو عبر مجموعة واسعة من الصناعات. ونقلت عن وكالة بلومبيرغ قولها مؤخرا إنه على الرغم من النفوذ الذي تتمتع به صناديق الثروة السيادية الآن، إلا أنها في نهاية المطاف تمثل جزءاً من مجموعة المستثمرين الذين يطلوبون من مدرائهم الماليين تحرير رأس المال القائم لدى صناديق الاستثمار القديمة قبل الالتزام لجامعي الأموال والمقرضين في المستقبل بتقديم التمويل لهم.

واستشهدت المجلة بصناديق الاستثمار العامة في المملكة العربية السعودية، الذي قالت انه ربما يكون الصندوق الأكثر شهرة في الوقت الحاضر، والذي تعتبر استثماراته عنصراً أساسياً في تنفيذ خطة التنويع في رؤية السعودية 2030.

وأشار «ميد» إلى أنه على الرغم من إدارته أصولاً تبلغ 800 مليار دولار تقريباً، وفقاً لمعهد صناديق الثروة السيادية (SWFI)، فإن صناديق الاستثمار العامة السعودي ليس بأي حال الأكبر من نوعه، بل إن هذا اللقب يستحوز عليه صندوق القاعد الحكومي النرويجي العالمي، الذي يقول معهد الصناديق السيادية إنه يمتلك أصولاً إجمالية تبلغ نحو 1.5 تريليون دولار.

وتليه في المركز الثاني شركة الاستثمار الصينية بمبلغ 1.2 تريليون دولار، ثم شركة إدارة استثمارات النقد الأجنبي، وهي فرع تابع لصناديق الثروة السيادية الصيني في هونج كونج، والذي يدير مازيد قليلاً على تريليون دولار. وحول كيفية عمل صناديق الثروة السيادية وسبب أهميتها، لاسيما في الأسواق الناشئة، يوضح جلين باركلي، رئيس خدمات الاستثمار الأجنبي المباشر في شركة غلوبل داتا ان هذه الصناديق تجمع الثروات من خلال صادرات النفط والغاز وتستخدمها لبناء أسواق الطاقة المتعددة لديها. وفي الأسواق الناشئة، يمكن لصناديق الثروة السيادية الأجنبية توفير مشاريع البنية التحتية الحيوية للمساعدة في دفع الاقتصاد إلى الأمام وفتح الفرص التي قد لا تكون ممكنة بطريقة أخرى.

وفي توضيحه لهذا الأمر، قال كرييس ديميتريو، المؤسس المشارك لشركة المحاسبة والضرائب Archimedia Accounts، أن صناديق الثروة السيادية يمكن أن تكون قوة مؤثرة وتحويلية، وتتوفر مصادر مهمة لرأس المال، خاصة منذ الأزمة المالية عام 2008.

ويقول ديميتريو: «لقد نمت صناديق الثروة السيادية من الغموض النسبي لتبرز كعاملة حقيقية للتمويل العالمي حيث تتنوع نشاطاتها من تحقيق استقرار البنوك خلال الأزمة المالية إلى تشكيل مستقبل

صناعات بأكملها، وباعتبارها أكبر أدوات الاستثمار بالعالم وتدير تريليونات الدولارات، يمكن لصناديق الثروة السيادية مثل مؤسسة الاستثمار الصينية في الصين أو صندوق النفط النرويجي أن تمارس تأثيراً أكبر من العديد من الدول في وقت وشيك. وتثير تطوراتها المتزايدة أسئلة مثيرة للاهتمام بالنسبة للمرءين الأقليين اليوم».